A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/54/L.35
16 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٨ (ب) من جدول الأعمال
مسائل السياسات القطاعية:
الأعمال التجارية والتنمية

غيانا*: مشروع قرار

الأعمال التجارية والتنمية: تحويل الأموال بشكل غير مشروع من البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٦/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن تدابير مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية،

وإذ يساورها القلق إزاء خطورة المشاكل الناشئة عن الفساد، والتي قد تهدد استقرار المجتمعات وأمنها، وتقوض قيم الديمقراطية والأخلاق وتعرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للخطر،

وإذ تدرك الدور الهام لدوائر الأعمال التجارية، وخصوصا القطاع الخاص، في تحسين العملية الدينامية لتنمية القطاعات الزراعية والصناعية وقطاع الخدمات والحاجة إلى خلق بيئة مؤاتية للأعمال التجارية بغية تيسير النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وخصوصا البلدان الأفريقية التي تعتبر في حاجة إلى التمويل من أجل التنمية،

وإذ تضع في اعتبارها الدور الهام جدا الذي يمكن للقطاع الخاص أن يؤديه في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية والمساهمة الفعالة من منظومة الأمم المتحدة في تسهيل المشاركة البناءة والتفاعل المنظم من القطاع الخاص في عملية التنمية وذلك بقبول المبادئ والمعايير العالمية مثل الأمانة والشفافية والمساءلة،

---

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

99-35144 171199 171199

9935144

١ - تدعو إلى مزيد من التدابير الدولية المتضافرة لمحاربة الممارسات الفاسدة والرشوة في المعاملات الدولية؛

٢ - تدين الفساد والرشوة والتحويل غير المشروع لأموال البلدان النامية إلى المصارف الأجنبية؛

٣ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تعزيز القدرة المؤسسية المحلية من أجل منع الممارسات الفاسدة، بما في ذلك التحويلات غير المشروعة للأموال؛

٤ - تدعو إلى التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون عن طريق منظومة الأمم المتحدة، على استنباط الطرق والوسائل الكفيلة بمنع المزيد من التحويلات غير المشروعة من البلدان النامية واستعادة الأموال المحولة بطرق غير مشروعة إلى البلدان النامية، وتهيب بجميع البلدان والكيانات المعنية أن تتعاون في هذا الصدد؛

٥ - تقرر إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض وتطلب، في هذا الصدد، إلى الأمين العام، بالتشاور مع الدول الأعضاء والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، أن يدرج في التقرير المطلوب في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٥٣ والمعتزم تقديمه إلى الجمعية في دورتها الخامسة والخمسين، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار والتوصيات بشأن سبل العمل المقبلة في هذه المسألة.

- - - - -